ولم يكن هذا الموقف الاميركي مختلفا كثيرا عن موقف اسرائيل التي احتج مندوبها في الامم المتحدة على الاحتفال ، واعلن ان الامم المتحدة بهذا « تمجد منظمة ارهابية » ، وان الاحتفال « يستهدف تدمير دولة عضوة في الامم المتحدة (اسرائيل) وان ذلك يعد خرقا لميثاق الامم المتحدة » ٠

وفي ١٢/١٥ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة (اللجنة السياسية) ، قرارا اخر ، يدعو مجلس الامن لفرض حظر اجباري على امداد اسرائيل بالاسلحة ، او اية تجهيزات او مواد او تكنولوجيا نووية ٠ وعبر القرار عن « القلق العميق ازاء التزايد السريع والمستمر للقدرة العسكرية الاسرائيلية ، والجهود التي تبذلها اسرائيل من اجل الحصول على اسلحة ذرية ، واستخدام اسرائيل للقنابل العنقودية ضد مخيمات اللاجئين وضد الاهداف المدنية في جنوب لبنان» ٠ واعتبر القرار ان هذا التزايد في مقدرة اسرائيل العسكرية « يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين » ٠

وادان القرار اسرائيل لتكثيف تعاونها العسكري مع جنوب افريقيا ٠

وقد حصل القرار على موافقة ٧٢ دولة ومعارضة ٣٠، وامتناع ٣٧ عن التصويت٠ واخفقت الولايات المتحدة في الحصول على اغلبية لاقتراح تقدمت به يعتبر مسألة فرض الحظر من « المسائل المهمة » التي تستلزم الموافقة عليها الحصول على اغلبية ثلثي اعضاء الجمعية العامة الحاضرين ٠

وقد تابعت الولايات المتحدة حربها الدبلوماسية ضد قضية الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي في مجال اخر ٠ ففي رسالة من جيمس ليونارد المندوب الاميركي لدى وكالة التنمية الدولية التابعة للامم المتحدة (١٢/١١) هددت الولايات المتحدة بالتوقف عن المساهمة المالية (١١٥ مليون دولار) في برنامج التنمية التابع للامم المتحدة الذي تتولى تنفيذه هذه الوكالة ، اذا اتخذت قرارا بتقديم مساعدة الى الفلسطينيين ٠ واعرب المندوب الاميركي في رسالته عن اعتقاد حكومته بأن من شأن خطوة كهذه ان تؤدي الى وصول اموال الى منظمة التحرير الفلسطينية ٠ وقال ان مثل هذا القرار « محاولة غير مقبولة كليا لتسييس مساعدات الامم المتحدة وخاصة برنامج التنمية ٠٠٠ » ٠ وقال : « اود ان اكون واضحا تماما ٠ لن تقوم الولايات المتحدة بأية برامج طوعية تابعة للأمم المتحدة اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي التي ستحصل على المساعدات ، فمنظمة التحرير ليست عضوا في الامم المتحدة ، كما انها ليست وكالة متخصصة » ٠

وعلى الرغم من جسامة هذا التهديد الاميركي فان اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وافقت (١٢/١٣) على قرار يدعو برنامج الامم المتحدة للتنمية وسائر الوكالات الدولية الى تكثيف جهودها « من اجل تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ، وباقامة مشروعات محددة تخدم هذه الغاية ، دون المساس بسيادة البلدان العربية المضيفة ، والى تقديم اموال كافية لخدمة هذه الاهداف »٠

ووافقت اللجنة في هذا القرار على اقتراحات سابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة طلبت بشكل محدد من وكالات المنظمة الدولية « التشاور والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة مشروعات المساعدة للفلسطينيين »٠

وقد تمت الموافقة على القرار بأغلبية ٩٣ صوتا ، ضد خمسة اصوات (الولايات المتحدة ، اسرائيل ، كندا ، مالاوي ، استراليا) ٠

وخارج الاطار الرسمي للدبلوماسية الاميركية ، واصلت الولايات المتحدة حربها الاعلامية ضد القضية الفلسطينية ، وبصورة اخص ضد منظمة التحرير